خلال البث الحيّ للملتقى التحليلي حول النتائج المالية للنصف الأول 2019

الناهض: «بيتك» عنصر رئيسي في تحقيق رؤية «الكويت 2035»

مازن الناهض

شادي زهران

فهد المخيزيم

الرئيس التنفيذي للمجموعة في بيت التمويل الكويتي «بيتك»، مازن سعد الناهض إن النتائج المالية الايجابية والأرباح التشغيلية ناتجة عن التركيز على النشاط المصرفي الأساسي، منوها بأن النتائج المالية تعكس النمو المستقر والمستدام في الربحية، الذي شمل جميع المؤشرات، بما يؤكد نجاح استراتيجية «بيتك» طويلة الاجل بالرغم من التطورات الاقتصادية والسياسية غير المواتية.

وأضاف الناهض خلال البث الحيّ للملتقى التحليلي حول النتائج المالية للنصف الأول 2019، ان جهود «بيتك» تتركز في المحافظة على نمو معدل الأرباح، وتطبيق أفضل الممارسات المصرفية وفقا للضوابط والتعليمات الرقابية والشرعية، بالإضافة إلى الاستفادة من التطور التكنولوجي والخطط الإدارية والتنظيمية، لافتا الى أن هذه الخطط تشمل رفع كفاءة الموظفين، والابتكار والاهتمام بالعملاء، وتحقيق مصلحة المساهمين والمودعين، وتنمية عوائد استثماراتهم.

وأوضح الناهض انه مع الأخذ في الاعتبار المشاريع الحكومية المزمع تنفيذها حاليا فإن القطاع المصرفي يعتبر جاهزا للقيام بدوره الهام في دعم خطة التنمية طويلة الأجل للبنية التحتية بالكويت، لافتا الى أن «بيتك» يشارك تقريبا في جميع الصفقات التمويلية الرئيسية في الكويت وذلك يشمل تمويل الشركات الحكومية والخاصة فيما يتعلق بالمشاريع المحلية وتمويل مشاريعها على المستوى الإقليمي والدولي.

وأكد أن «بيتك» عنصر رئيسي في تحقيق رؤية الكويت 2035، بالنظر إلى السجل الحافل الذي يتمتع به كمؤسسة مالية إسلامية رائدة وقادرة على تطوير وتنمية صناعة الخدمات المالية في الكويت، والمساعدة في تسهيل نمو وتنويع جهود الاستثمار لدى العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وأضاف أن مجموعة «بيتك» نجحت في ترسيخ مكانتها في سوق الصكوك، حيث قامت بترتيب إصدارات جديدة لشركات وحكومات بقيمة تجاوزت 5 مليارات دولار، عبر ذراعها الاستثماري شركة «بيتك كابيتال»، ونجحت في إطلاق مؤشر جديد لمتابعة وتحليل إصدارات صكوك بالدولار الأمريكي في الأسواق العالمية.

وقال الناهض: «فيما يخص ملف صفقة الدمج بين «بيتك» و«الأهلي المتحد-البحرين»، فقد أشرنا عبر إفصاحات رسمية للجهات الرقابية والسوق بآخر التطورات ولا يوجد أية مستجدات بهذا الشأن حاليا، وسيتم الافصاح عند حدوث أي تطورات جديدة.»

من جانبه، قال رئيس المالية للمجموعة، شادي زهران ان صافي ارباح المجموعة للمساهمين بلغ «بعد الضريبة» كما في نهاية 30 يونيو 2019 مبلغ 107.7 مليون دينار، زيادة بمقدار 12.4 مليون دينار أو 13.1 في المئة مقارنة بمبلغ 95.2 مليون دينار في النصف الأول من عام 2018.

وبلغ إجمالي الإيرادات التشغيلية 392.4 مليون دينار، وهذا يعني زيادة بمبلغ 2.5 مليون دينار أو 0.6 في المئة «مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي». وقد نتجت هذه الزيادة بشكل رئيسي عن إيرادات الاستثمار بمبلغ 30.7 مليون دينار والتي قابلها انخفاض في صافي إيراد التمويل بمبلغ 27.2 مليون دينار.

تعود الزيادة في إيرادات الاستثمار بشكل رئيسي إلى إتمام المشاريع وعمليات التخارج مما أدى إلى زيادة نسبة إيرادات الاستثمار إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية لتصل إلى 15.4 في المئة مقارنة بنسبة 7.6 في المئة للعام السابق. وعلى اية حال فقد حافظت نسبة مساهمة الإيرادات غير التمويلية الأخرى على مستواها عند نسبة 21 في المئة.

وانخفض صافي إيرادات التمويل بمبلغ 27.2 مليون دينار أو 9.8 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. نتج ذلك عن الزيادة في «تكلفة التمويل» بمبلغ 63.6 مليون دينار والتي قابلها جزئيا الزيادة في إيراد التمويل بمبلغ 36.4 مليون دينار.

وأضاف: «الزيادة في ايرادات التمويل نتجت بشكل أساسي من الزيادة في عوائد الأصول المدرة. ومن ناحية أخرى فقد نتجت الزيادة في تكلفة التمويل بشكل رئيسي عن ظهور الآثار الكاملة الخاصة بزيادة اسعار مؤشر السوق وأيضا الزيادة في توزيعات المودعين المتركزة في ودائع المضاربة الناتجة عن ارتفاع أرباح المجموعة.

وقال زهران: «انخفض إجمالي المصاريف التشغيلية بمبلغ 2.4 مليون دينار او بنسبة 1.6 في المئة ليصل إلى 151.7 مليون دينار، منوها أن السبب الرئيسي في ذلك يعود إلى الجهود المبذولة من قبل المجموعة لترشيد وتخفيض النفقات بالرغم من نمو الأعمال المصرفية وظروف التضخم المحيطة في الأسواق التي تمارس فيها المجموعة انشطتها.

وأوضح أن صافي إيرادات التشغيل ارتفع ليبلغ 240.7 مليون دينار، وهذا يعني زيادة بمبلغ 4.9 مليون دينار أو 2.1 في المئة مقارنة مع يونيو 2018، فيما تحسنت نسبة التكلفة إلى الإيرادات بمقدار 87 نقطة اساس لتبلغ 38.65 في المئة، مما يظهر كفاءة الإدارة في استخدام مواردها التشغيلية.

وقال: «إضافة إلى ذلك بلغت نسبة التكلفة الى الإيرادات في بيتك - الكويت 36.9 في المئة وهي اقل من نسبة متوسط البنوك الإسلامية المحلية البالغة 38.1 في المئة ونسبة متوسط البنوك التقليدية المحلية البالغة 38.4 في المئة «بناء على البيانات المالية المعلنة للربع الأول 2019».

ولفت الى ان متوسط الأصول التمويلية المدرة للربح زاد بنسبة 6.3 في المئة مقارنة مع يونيو 2018 مما يوضح المحافظة على مسار النمو للأصول المدرة لتربح خلال الأعوام القليلة الماضية «ارتفع المتوسط السنوي لمديونيات التمويل والمطلوبات من البنوك بمقدار 400 مليون دينار كما ارتفع متوسط الصكوك بمبلغ 400 مليون دينار كويتي».

وأوضح ان نسبة صافي هامش التمويل للمجموعة بلغت 3.03 في المئة وهذا يعني انخفاضا بمقدار 15 نقطة أساس مقارنة بنسبة 3.18 في المئة لعام 2018. على الرغم من الزيادة الملحوظة في معدلات الربحية المحلية والدولية حقق متوسط العائد للمجموعة زيادة طفيفة ناتجة بشكل رئيسي بسبب زيادة المنافسة في السوق والتحسن البطيء لمعدل الخصم بالمقارنة بزيادات سعر الفائدة الفيدرالي. وعلى اية حال وكما تم ذكره سابقا، فقد كانت تكلفة التمويل اعلى مقارنة بالنصف الأول من عام 2018 وذلك نتيجة للزيادة في أرباح «بيتك» والمعدلات المرتفعة في السوق.

وأضاف: «زاد إجمالي مخصصات عمليات التمويل وانخفاض القيمة للمجموعة بمبلغ 1.9 مليون دينار أي بنسبة 2.0 في المئة ليبلغ 99.9 مليون دينار. ويعود السبب في زيادة مخصصات التمويل بمبلغ 36.3 مليون دينار إلى المخصص الاحتياطي بمبلغ 40 مليون دينار كويتي المسجل على مستوى المجموعة وذلك بشكل تحفظي لمواجهة مخاطر محفظة التمويل للبنك التابع في تركيا بناء على النظرة المستقبلية للسوق».

وانخفضت مخصصات انخفاض القيمة للاستثمارات والمخصصات الأخرى من 65.5 مليون دينار كويتي إلى 31.2 مليون دينار كويتي بسبب الارتفاع لمرة واحدة خلال العام السابق في مخصصات انخفاض القيمة الخاصة ببعض العقارات في دول مجلس التعاون الخليجي.

وقال ان صافي الإيرادات التشغيلية «قبل المخصص» من الأنشطة المصرفية حافظ على مستواه عند 90.0 في المئة من صافي الإيرادات التشغيلية للمجموعة.

وبلغ إجمالي الأصول 18.7 مليار دينار كويتي وهذا يعني زيادة بمبلغ 1.0 مليار دينار أو بنسبة 5.5 في المئة خلال 6 أشهر «يونيو 2019 - ديسمبر 2018».

وحققت المجموعة نموا ملحوظا في الودائع خلال النصف الأول بمبلغ 1.1 مليار دينار أو 9.0 في المئة والذي نتج بشكل رئيسي من العمليات المصرفية للمجموعة التي تعكس نتائج الاستثمارات في التحول الرقمي وثقة المودعين في مجموعة «بيتك»، وإضافة إلى ذلك فإن التحسن المستمر في تركيبة الودائع يظهر المساهمة الجيدة من ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير والتي تشكل حاليا 45.8 في المئة من إجمالي ودائع المجموعة كما في نهاية النصف الأول من 2019. مما يظهر استمرار المحافظة على نفس المستوى خلال السنوات القليلة الماضية. ومن الجدير بالذكر أن «بيتك» الكويت يحتل المركز الريادي في حسابات التوفير في السوق حيث تبلغ حصته 41.1 في المئة «وفقا للتقارير المعلنة من قبل بنك الكويت المركزي مايو 2019».

وبلغت مديونيات التمويل 9.2 مليار دينار وهذا يعني زيادة بنسبة 0.5 في المئة خلال الستة أشهر « يونيو 2019 - ديسمبر 2018». وبلغ النمو بعد استبعاد اثر انخفاض قيمة الليرة التركية 2 في المئة. وقد جاء النمو في مديونيات التمويل بشكل رئيسي من الكويت والبحرين على الرغم من البيئة التنافسية، في حين أن المؤسسات المصرفية الدولية الأخرى قد أظهرت تباطؤا في النمو بسبب التركيز على جودة الأصول.

وبلغت الاستثمارات في الصكوك 2.1 مليار دينار كويتي وهذا يعني زيادة بمبلغ 582 مليون دينار كويتي أي 37.2 في المئة عن ديسمبر 2018 حيث ساهمت بنوك المجموعة في هذا النمو. ويمثل الاستثمار في الصكوك السيادية الجزء الأكبر في تلك المحفظة. كما ان النمو في محفظة الصكوك قد جاء انعكاسا للنمو في الودائع في جميع الأسواق التي تعمل بها المجموعة والتي تحتوي على فرص محدودة لتمويل اصول ذات جودة عالية اخذا في الاعتبار المخاطر الكلية للمجموعة.

واستمر التحسن في نسبة ودائع العملاء إلى إجمالي الودائع لتصل إلى 81 في المئة مما يعكس جودة مكونات الودائع وزيادة مستويات السيولة.

وانخفضت نسبة التمويلات غير المنتظمة إلى 1.90 في المئة «وفقاً لقواعد بنك الكويت المركزي» كما في يونيو 2019 مقارنة بنسبة 2.83 في المئة كما في يونيو 2018 «ديسمبر 2018: 1.99 في المئة». حيث نتج ذلك من التحسن الملحوظ في المخاطر الكلية للبنك ونسبة الاستردادات وعمليات الشطب.

بلغت نسبة التغطية «المخصصات» للمجموعة نسبة 211 في المئة يونيو 2019 «2018: 191 في المئة».

بلغت نسبة التغطية «المخصصات + الضمانات» للمجموعة نسبة 263.6 في المئة يونيو 2019 «2018: 247 في المئة».

وبالنظر في الشريحة الأخيرة على أهم مؤشرات الأداء للمجموعة مقارنة بذات الفترة من العام الماضي، وهي كما يلي:

- زاد العائد على متوسط حقوق المساهمين من 10.6 في المئة إلى 11.63 في المئة.
- انخفض العائد على متوسط الأصول من 1.32 في المئة إلى 1.23 في المئة.
- انخفضت التكلفة إلى الإيرادات من 39.52 في المئة إلى 38.65 في المئة.
- زادت ربحية السهم من 13.84 فلس إلى 15.64 فلس.

وبدوره، استعرض رئيس الاستراتيجية للمجموعة- فهد خالد المخيزيم البيئة التشغيلية للكويت مع عرض عام عن «بيتك»، واستراتيجية البنك في ظل نتائج النصف الأول من العام.

وقال ان شركة مورجان ستانلي كابيتال انترناشيونال أعلنت بتاريخ 25 يونيو 2019 عن الترقية المشروطة لبورصة الكويت لسوق ناشئ ضمن مؤشر مورجان ستانلي الرئيسي للأسواق الناشئة، مشيرا الى ان بدأت خطة التنمية لعام 2035 قد بدأت تؤتي ثمارها على البيئة الاقتصادية في دولة الكويت فيما يتعلق بتشجيع الاستثمار الأجنبي في العديد من المجالات. ومن أحد أهم علامات النجاح في هذا المجال هو تعزيز التدفقات النقدية إلى بورصة الكويت والتي أظهرت نموا ملحوظا منذ بداية العام، حيث تضاعف متوسط قيمة التداول اليومي خلال النصف الاول من 2019 بمعدل يقترب من ثلاث مرات عن النصف الأول 2018.

وأضاف المخيزيم أنه من المتوقع أن يرتفع إجمالي الناتج المحلي بنسبة 2.5 في المئة عام 2019 وذلك وفقاً للبيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي. ومما يعزز هذه التقديرات ارتفاع متوسط سعر النفط الكويتي الخام.

ونوه بان وكالة موديز لخدمات المستثمرين «موديز» قامت مؤخرا بتثبيت التصنيف طويل الاجل بدرجة A1 ، كما قامت ايضا برفع التقييم الائتماني الأساسي من ba1 إلى baa3، مع نظرة مستقبلية مستقرة لـ«بيتك»، مما يعكس النمو المستدام في جودة أصول البنك وأرباحه.

وقال أن «بيتك» فاز بجائزة افضل بنك في الكويت 2019 من يورومني وأسيامني مما يؤكد ريادته ونجاحه في السوق الكويتي.

وأوضح أن مجموعة «بيتك» تمتلك حاليا ما يزيد عن 509 فرع حول العالم، مما يؤكد استمرارية نقاط القوة الرئيسية لـ«بيتك» والتي تشمل العديد من قنوات التوزيع الاستراتيجية بالإضافة إلى الأداء المالي المتميز.

واضاف ان ابرز الإنجازات التي تم تحقيقها تتضمن افتتاح أضخم معرض للسيارات في منطقة الشرق الأوسط، والذي يضم أكثر من 20 وكالة سيارات وخدمات التلميع وقسم خاص للسيدات بالإضافة إلى محطة لشحن السيارات الكهربائية، وهو إنجاز يعزز دور «بيتك» في خدمة الاقتصاد الوطني وسوق التجزئة.

وقال أن «بيتك» قام وكجزء من استراتيجيته الفعالة باستخدام أحدث الوسائل التكنولوجية لتقديم الخدمات المصرفية الرقمية وتلبية احتياجات العملاء ومتطلباتهم، مشيرا الى امكانية إنجاز العملاء لـ 90 في المئة من المعاملات المصرفية من خلال الفروع الذكية KFH-Go ، واضاف أن «بيتك» قام ايضا بطرح خدمة إيداع الشيكات الاولي من نوعها عبر الموبايل من خلال تطبيق KFH-Online.

■ زهران : ترشيد النفقات على مستوى المجموعة بالرغم من نمو الأعمال المصرفية
■ المخيزيم : جزء من استراتيجية «بيتك» الفعالة استخدام أحدث الوسائل التكنولوجية لتقديم الخدمات المصرفية الرقمية

الجوية «السريلانكية» تنجز إعادة الهيكلة وتبدأ تنفيذ خطة 2025 التوسعية

الخطوط الجوية السريلانكية

أكد فيبولا جوناتيلكا، الرئيس التنفيذي في شركة الخطوط الجوية السريلانكية، على قيام الشركة بتطبيق خططها التوسعية خلال الأشهر المقبلة والتعامل مع الأزمة بعد الأحداث الأخيرة، وإطلاق خطط أعمالها الاستراتيجية الجديدة 2025 بهدف التحول إلى مجموعة شركات طيران قابلة للنمو ماليا تتمتع برؤية عالية للعلامة وسمعة عالمية مميزة، وتحويل سريلانكا إلى مركز استراتيجي للنقل والشحن الجوي في منطقة آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط. بالإضافة إلى إنجاز إعادة الهيكلة وتعيين مسؤولا تجاريًا ورئيسًا ماليًا للشركة، واختيار فريق العمل الجديد من أصحاب الخبرات لتحقيق أهداف الشركة الاستراتيجية وتنمية قطاع الأعمال.

تابع جوناتيلكا :» ترتبط تاريخيا بالمنطقة العربية وهناك العديد من الأماكن الأثرية في سريلانكا تحكي عن تاريخ العرب في سيلان أو سرنديب كما كانت تسمى ولقد نجحنا على مدار السنوات السابقة في جذب الأفراد من السائحين العرب، ووفقًا للأرقام الخاصة بالخطوط الجوية السريلانكية في 2018 هناك أكثر من 71 ألف سائح زار سريلانكا من المنطقة منهم على سبيل المثال لا الحصر، أكثر من 34 ألف سائح سعودي، وتؤكد التقارير على نمو نسبة الأفراد من السائحين القادمين من منطقة الخليج في العام الماضي.

قال جوناتيلكا :» توفر احتياجات المسافر الخليجي على متن الطائرة من الأطعمة الحلال وتقديم أساليب الضيافة السريلانكية واستقبال الركاب بابتسامة لتبدأ رحلة الراكب بسهولة ويسر قبل الوصول لوجهته».

وأشار الرئيس التنفيذي إلى خطط الشركة لزيادة عدد الأفراد من المسافرين إلى سريلانكا والقادمين من الشرق الأوسط والذي وصل إلى 2.3 مليون مسافر في 2018 لتصل نسبة دول «التعاون» من إجمالي المسافرين 5 في المئة. وتتصدر السعودية والإمارات والكويت قائمة المسافرين. كما تنوي الشركة زيادة عدد الرحلات الأسبوعية التي تصل إلى 45 رحلة أسبوعية من منطقة الخليج. وأكد فيبولا على توفير كافة التسهيلات الخاصة بالحجوزات والحصول على تأشيرة الدخول والختم عند الوصول للمطار بالنسبة للسائح الخليجي.

صندوق النقد يحذر: الاقتصاد العالمي بحاجة لحلول سريعة

صندوق النقد الدولي

مع استمرار المخاطر السلبية في الأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية، خفض صندوق النقد الدولي تقديرات النمو الاقتصادي العالمي للمرة الرابعة في 9 أشهر خلال تحديث لنظرته المستقبلية للاقتصاد العالمي نصف السنوية.

وتوقع صندوق النقد نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 3.2 بالمئة و 3.5 بالمئة في العامين الجاري والمقبل.

وترى «جيتا جوبيناث» رئيسة وحدة الأبحاث في صندوق النقد في تحليل نشرته مدونة الصندوق انه رغم أن هذا التعديل في توقعات النمو العالمي يمثل تخفيضا متواضعا نسبته 0.1 بالمائة للعامين الجاري والحالي مقارنة بالتقديرات الصادرة في ابريل الماضي، فإنه يأتي بعد تخفيضات كبيرة سابقة.

ويرجع تحديث التوقعات الاقتصاد العالمي المتعلق بعام 2019 إلى التطورات السلبية المفاجئة في نمو الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية والتي أفسدت أثر تطورات إيجابية مفاجئة أيضا في بعض الاقتصادات المتقدمة.

ومن المتوقع أن يشهد النمو العالمي تحسنا بين عامي 2019 و2020، إلا أن نحو 70 بالمائة من هذا التحسن يعتمد على تحسن اداء النمو في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية الخاضعة لضغوط، ومن ثم فهو يعاني من درجة كبيرة من عدم اليقين.

ويتسم النمو العالمي بالبطء والمخاطر المحيطة، لكنه لا يجب أن يكون كذلك بالضرورة، لأن بعضا من هذه السمات يرجع لأسباب ذاتية.

كما أن ديناميكية الاقتصاد العالمي تتأثر بامتداد فترة عدم اليقين من اتجاه السياسات مع التوترات التجارية التي لا تزال مشتدة رغم الهدنة التجارية بين الولايات المتحدة والصين مؤخرا، وتوترات التكنولوجيا التي اندلعت في الفترة الأخيرة أيضا لتشكل خطرا على سلاسل توريد التكنولوجيا العالمية، إلى جانب زيادة احتمالات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق.

وتتجلى العواقب جراء عدم اليقين بشأن السياسات في التباعد بين قطاعي التصنيع والخدمات، والضعف الكبير في التجارة العالمية.

وتزال مؤشرات مديري المشتريات في القطاع الصناعي تواصل الانخفاض بالتوازي مع تراجع ثقة الأعمال، حيث تمتنع الشركات عن الاستثمار بسبب تزايد عدم اليقين

ونمو التجارة العالمية - والتي تتحرك بشكل متوافق مع الاستثمار - تباطأ عند 0.5 بالمائة (على أساس سنوي) في الربع الأول من عام 2019، وهو أبطأ معدل لنمو التجارة منذ عام 2012.

وعلى الجانب الآخر، لا يزال قطاع الخدمات متماسكا وثقة المستهلكين مرتفعة، مع انخفاض معدلات البطالة إلى مستويات قياسية وارتفاع الدخول من الأجور في عدة دول.

وفي الاقتصادات المتقدمة -الولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة ومنطقة اليورو- ثما الاقتصاد بأكثر من المتوقع في الربع الأول من 2019.

ولكن بعض أسباب هذا النمو -مثل زيادة المخزون- هي عوامل مؤقتة، ومن المتوقع أن يضعف زخم النمو في الفترة المقبلة، وخاصة في الدول التي تعتمد على الطلب الخارجي.

ونظرا لتسارع النمو الاقتصادي للربع الأول من العام الجاري ولا سيما للولايات المتحدة، رفع صندوق النقد توقعاته للاقتصادات المتقدمة بشكل طفيف بلغ 0.1 في المئة لتصبح 1.9 بالمائة لعام 2019.

ولكن من المتوقع أن يتباطأ النمو في العام المقبل إلى 1.7 بالمائة مع تلاشي أثر التحفيز المالي في الولايات المتحدة وتراجع احتمالات النمو طويلة الأجل في الاقتصادات المتقدمة تاركا بضعف نمو الإنتاجية وشيخوخة السكان.

أما في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، خفض صندوق النقد توقعات النمو بنسبة 0.3 بالمائة لعام 2019 ليصل إلى 4.1 بالمائة، وبنسبة 0.1 بالمائة لعام 2020 ليصل إلى 4.7 بالمائة.

وتسري هذه التخفيضات لعام 2019 على كل الاقتصادات الرئيسية تقريبا، وإن اختلفت أسبابها، ففي الصين يرجع جانب من التخفيض الطفيف إلى رفع الولايات المتحدة تعريفاتها الجمركية في مايو الماضي، بينما يرجع التخفيض الأكبر في الهند والبرازيل إلى الطلب المحلي الذي تراجع إلى مستوى أقل من التوقعات.